

آراء ابن كيسان الصرفية

أ.م. د مجيد خير الله الزامل

كلية التربية/ جامعة واسط

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد بن عبد الله ، وعلى اله الطيبين الطاهرين ، وصحبه الغر المنتخبين ، وبعد:

فهذا بحث عن علم من أعلام العربية وعظماؤها، يتناول الجانب الصرفي عنده ، فيبحث في الموضوعات الصرفية التي كان لصاحبنا فيها وقفة ، أو رأي تفرد به ، أو ترجيح لرأي سبقه، وقد شاءت الأقدار أن تحرمنا من جل تراثه وما قدمه من مصنفات ، حتى بقيت آراؤه تتردد في كتب اللغة والنحو والصرف ونظراته تساق في موسوعات اللغة والأدب و تفسير القرآن الكريم ،ذلك هو أبو الحسن بن كيسان ، وهذه الروايات الموثقة في بطون الكتب ومصنفات التراث العربي تجذب الناظر إلى ذلك التراث ، وتدفعه دفعا إلى تلمس أخبار ذلك الرجل العظيم ، واستجلاء آثاره لم يكن ابن كيسان من العلماء الذين يعنون بالجمع والحفظ وحده، ولكنه كان صاحب استقلال في الفكر والنظر. ومن خلال جمع أخباره وآرائه تبين لنا أننا أمام شخصية كبيرة لها وزنها في التراث اللغوي والنحوي والصرفي وكان راوية للأدب، حافظاً متذوقاً لها ، وقد رويت عنه الكثير من أشعار العرب وشرح بعضها، والعالم في النحو إذا تهيأ له حس لغوي وبراعة في الأدب فقد تهيأ له ملاك الأمر وامسك بزمامه ومن هذا الخضم الوافر كانت آراء عالمنا الكثيرة ، وإضافاته الوفيرة، وتكمن صعوبة البحث في أن تراث هذا الرجل لا نعرف عن أكثره شيئاً، فكان علينا أن نرجع إلى الموسوعات وأمهات الكتب في اللغة والأدب والتفسير والنحو والصرف،

نبحث في هذه وتلك عن لمسات هذا الرجل لنخط الملامح الواضحة لبحثنا الموسوم (آراء ابن كيسان في التصريف) ،ولما لم نجد مؤلفاً مستقلاً في هذا الميدان-فضلاً عن ضياع كتبه الأخرى- لم نهتد إلى معرفة أسلوب ابن كيسان في عرض مادته الصرفية ،أو موارد التي استقى منها هذه المادة سوى بعض الإشارات الموجودة في كتب الطبقات،فاعتمدنا في تثبيت آرائه على كتب المتأخرين الذين نقلوا لنا مادته الصرفية،فكان لابن كيسان رأي في وزن كلمة(ذو)وأصلها،وكلمة (ملك)و(زيتون)و(مقتون)وله رأي في جمع العلم المختوم بتاء التأنيث نحو(طلحة) وغير ذلك. وهناك دراستان اختصتا بآراء ابن كيسان في اللغة والنحو،وتناولت الدراستان حياته ،وشيوخه، وتلاميذه ، وآراءه في النحو،كانت الدراسة الأولى تحت عنوان(ابن كيسان النحوي -حياته-آثاره-آراؤه)للدكتور محمد إبراهيم البناء،أما الثانية فعنوانها (أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة)لعلي مزهر الياسري ،ولم يترك لنا الباحثان مجالاً لدراسة حياته وشيوخه وتلاميذه وآثاره،لأنهما قد استوفيا كل جوانبها،وهناك دراسة في جامعة القاهرة عن تراث هذا الرجل وأثاره لمحمد أبي بكر بعيج عنوانها (ابن كيسان وأثره في الدراسات النحوية) لذا كانت دراستنا هذه منصبة على الجوانب الصرفية عنده.

أبو الحسن بن كيسان:(١):

هو محمد بن احمد بن كيسان من أشهر علماء العربية والإسلام،ولد وعاش في بغداد بين عامي ٢٣٠-٢٩٩ من الهجرة . وقد درس على أعلامها فأخذ عن غير واحد ، ويعد ثعلب والمبرد ابرز شيوخه في مجال النحو واللغة ، أما في مجال الشعر فيبدو أن بندارا _أبا عمرو بن عبد الحميد _ كان أهم المصادر التي استقى منها ابن كيسان اللغة وأشعار العرب ،وفي تراث ابن كيسان روايات في الأدب عن شيخه بندار وعن المبرد . وقد تلمذ لابن كيسان : الزجاجي ،أبو جعفر النحاس ، وغيرهم.

كان ابن كيسان احد العلماء القلائل الذين أوتوا موهبة في الأداء والكتابة، و هو من ابرز أعلام النحو والأدب بعد المبرد، ولذلك كانت حلقة في جامع المنصور منتدى لطالبي العلم على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، وعاش للعلم بيثه وينشره، وحفظ للعلم هيئته، اذ انه لم يقف على أبواب السلاطين، ولقد بلغ بعضهم في الثناء عليه أن يقول: (كان أبو الحسن بن كيسان أنحى من المبرد وثعلب)^(٢). ولقد نقل أبو حيان التوحيدي وصفا لمجلسه، وما كان يثار فيه من التفسير والقراءات، والحديث والغريب والأشعار، وإقباله على الناس لا يفرق بين أمير وحقير، مما ينبئ عن نزاهة القصد والورع والرغبة عما في أيدي الناس. ولابن كيسان مؤلفات كثيرة، فان له: معاني القرآن، والقراءات، والهجاء، والوقف والابتداء، وغريب الحديث. وله في النحو: المهذب، والحقائق، والمختار في علل النحو، والبرهان، والمسائل على مذهب النحويين، مما اختلف فيه البصريون والكوفيون ... إلى غير ذلك من كتب مفقودة، وان كان يمكن تلمس بعض أثارها في كتب التراث الإسلامي. وقد وصل إلينا من كتبه أثران هما: كتاب تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، و شرحه على واحدة من السبع الطوال وهي معلقة عمرو بن كلثوم، إذ شرحها شرحا مختصرا مفيدا، حوى مجموعة من آرائه في اللغة والنحو والصرف والنقد والأدب. ولابن كيسان مؤلفات كثيرة، فان له: معاني القرآن، والقراءات، والهجاء، والوقف والابتداء، وغريب الحديث. وله في النحو: المهذب، والحقائق، والمختار في علل النحو، والبرهان، والمسائل على مذهب النحويين، مما اختلف فيه البصريون والكوفيون ... إلى غير ذلك من كتب مفقودة، وان كان يمكن تلمس بعض أثارها في كتب التراث الإسلامي. وقد وصل إلينا من كتبه أثران هما: كتاب تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، و شرحه على واحدة من السبع الطوال وهي معلقة عمرو ابن كلثوم، إذ شرحها شرحا مختصرا مفيدا، حوى مجموعة من آرائه في اللغة والنحو والصرف والنقد والأدب.

لقد شغف ابن كيسان كما شغف معاصروه من الدارسين بأسلوب المبرد في عرض المسائل النحوية وفي استخدامه التعليل والتأويل والتحليل وسلوكه مسلك المتأخرين الذين تأثروا بالفلاسفة وعلماء الكلام وبما ترجم من علوم اليونان التي تعتمد هذا الأسلوب من المناقشة والاحتجاج والجدل، فتأثر بهذه الثقافات التي شاعت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وتأثر بأسلوب أستاذه هذا، فانصرف إلى استخدام ما يراه مناسباً لتفكيره ومنهجه في درس النحو وتدرسه والتأليف فيه فشارك علماء عصره في الاهتمام بما يدور بين الدارسين من أساليب التعليل للمسائل النحوية ولظواهر اللغة فانصرف إلى تأليف كتاب يحمل اسم ((المختار في علل النحو)) غير انه ((اخذ يغالي بعد ذلك في اصطناع العلل والبحث عن العوامل، كما كان البصريون يفعلون إلا انه لم يتخل عن موافقات كثيرة لأراء كوفية... وقد وافق في عدد من أقواله آراء بصرية)^(٣). وآراء ابن كيسان مبثوثة في كتب النحاة المتأخرين كابن جني(٣٩٢هـ)، وأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، وابن عصفور الاشيلي(٦٦٩هـ)، وابن يعيش(٦٤٣هـ)، والأشموني(٩٠٥هـ)، وابن مالك(٦٧٢هـ)، وابن عقيل(٧٦٩هـ)، والجار بردي(٧٤٦هـ)، ورضي الدين الأسترابادي(٦٨٨هـ)، وآخرين.

ويعد ابن كيسان من الذين خلطوا بين المذهبين الكوفي والبصري في آرائه ومصنفاته، إذ اخذ عن شيخي المدرستين في زمانه، ونراه يميل أحيانا لتغليب المذهب البصري، كما نراه في أحيان أخرى مرجحا للمذهب الكوفي، وأفاد من هذا الخلط في إيجاد معالجات موضوعية للمسائل اللغوية والنحوية والصرفية، مع ما له من نظرات جديدة في هذا الميدان .

وزن (نو):

اختلف العلماء في وزن الاسم (نو) على عدة مذاهب :

فذهب الخليل(١٧٠هـ) إلى أن وزنه (فَعْلٌ)بفتح الفاء وسكون العين ، وعينه ولامه واو ، مستدلا على ذلك بان لام أخواته نحو (حمو،واخو،وأبو)واو، فأجري الباب على سنن واحد ، واصله (ذُو)حذفت الواو الثانية اعتباطا ،ونقلت حركة الإعراب إلى الواو الأولى ،وحركت الذال بحركة الواو إتباعا لها فصارت (ذُو)^(٤)، وذهب البصريون و سيبويه (١٨٠هـ)إلى انه على وزن (فَعَلٌ)بفتح الفاء والعين ، ولامها ياء، واستدلوا على ذلك بانقلاب لامها ألفا في نحو (ذَوَاتا) ، وبان يائي اللام أكثر من واويه ،والحمل على الأكثر أولى فاصلها ذوي حذفت الياء اعتباطا ،ونقلت حركة الإعراب إلى الواو ،وحركت الذال بحركة الواو إتباعا لها ، ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل نحو(ذو مال) وفي النصب قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو(ذا مال)، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء نحو (ذي مال)، قال سيبويه: (وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فانك تقول ذوي، كأنك أضفت إلى ذوا، وكذلك فعل به حين افرد وجعل اسما ،رد إلى أصله ،لان أصله (فَعَلٌ)، يدلك على ذلك قولهم :ذَوَاتا)^(٥)

وقد أجاز ابن كيسان الوزنين في (ذو)وهما (فَعَلٌ)بفتح الفاء وسكون العين (وفَعَلٌ)بفتح الفاء والعين فكلاهما عنده مقبول^(٦).

وللباحث أن يرجح رأي سيبويه (١٨٠هـ) والبصريين ،لان وزن كلمة (ذو)هو (فَعَلٌ)بفتح الفاء والعين، لانقلاب اللام فيه ألفا لأننا نقول : (ذواتا)، يزداد على ذلك أن ورود الألفاظ التي تكون لامها ياء أكثر من الألفاظ التي تكون لامها واوا، وإذا حملنا ذلك على الأكثر فهو أولى من حمله على غيره.

وزن (زيتون):

ذهب ابن كيسان إلى أن وزن كلمة (الزيتون) هو (فيعول) من (زتن) المهجور، واستدل على ذلك بقول العرب: ارض زتنه إذا كثر زيتونها فاثبتوا النون وحذفوا الياء وبسماح (فيعول) في العربية مثل (القيصوم) وعدم استقرار (فعلون) فيها^(٧). وذهب ابن جني إلى أن وزن (زيتون): (فعلون) مأخوذة من الزيت، منكرًا على ابن كيسان حمله اللفظ على أصل مهجور مع وجود المسموع الصالح للاشتقاق ولم ير (فعلون) عزيزا في العربية إذ سمع منه (ميسون)^(٨)، ونسب إلى الزجاج ذهابه إلى أن (زيتونا) جمع زيت^(٩)، وقد رجح أغلب العلماء مذهب ابن كيسان لقوة استدلاله بأرض زتنه إذ أن ثبات النون دلالة على أصلتها، فقال ابن عصفور: (وأما زيتون ف(فيعول)ك(قيصوم) وليست النون زائدة بدليل قولهم: الزيت، لأنهم قد قالوا: ارض زتنه أي فيها زيتون، فنون زيتون على هذا أصلية، وأيضا فإنه لو جُعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة (فعلونا)، وذلك بناء لم يستقر في كلامهم)^(١٠)

ومن ينعم النظر في هذه المذاهب يمكن له أن يطمئن بترجيح مذهب ابن كيسان، لأننا إذا سلمنا بما قاله ابن جني (٣٩٢هـ) فإنه يكون أمانا بناء لم يستقر في كلام العرب، فليس في كلامهم (فعلون)، أما ما ذهب إليه الزجاج (٣١١هـ) من أن كلمة زيتون هي جمع فهذا لا يصمد أمام الحقيقة المعروفة بأنه إذا كان كذلك فسوف يعرب إعراب جمع المذكر السالم بالواو والنون، والياء والنون وهو ما رفضه بعض العلماء^(١١).

ومما يعضد رأي ابن كيسان أن وزن (فيعول) موجود في كلام العرب مثل قيصوم وغيصوم، وكذلك قولهم أرض زتنه أي: كثيرة الزيتون فقد أثبتوا النون وحذفوا الياء.

وزن ملك:

اختلف العلماء في وزن (مَلَك) على عدة مذاهب، فذهب الخليل وسيبويه إلى ان (مَلَك) أصله (مَلَأَك) على وزن (مَفْعَل) ثم تُرَكَّتْ همزته لكثرة الاستعمال بعد ان أُلقيت حركتها على ألفاء ، فقالوا: مَلَأَك على وزن (مَقْل) ^(١٢) ، لان الهمزة كانت عيناً ، وفي الجمع ردت إلى أصلها ، فقالوا : ملائك على وزن (مفاعل) ثم زيدت الهاء في (ملائكة) لتأنيث الجمع. ومَلَأَك في هذا المذهب من لَأَك فلان فلاناً يَأْكُهُ لَأَكاً ومَلَأَكَةً إذا أرسله ، وذهب هذا المذهب أكثر علماء العربية ^(١٣). وذهب الكسائي (ت ١٨٩ هـ) إلى ان (مَلَك) أصله (مَلَأَك) على وزن (مَفْعَل) ثم قلبت الهمزة إلى موضع اللام ، وحذفت، فصار (مَلَك) بوزن (مَعْل) وقيل في الجمع ملائكة على وزن (معافلة)، فردت الهمزة إلى أصلها ، ومَلَأَك مشتق من الأولكة وهي الرسالة، يقال : أَلَك فلانٌ فلاناً يَأْكُهُ لَأَكاً، وألوكَةً إذا أرسله ، وعنده هذه المادة مهموزة الفاء في الاصل لا مهموزة العين ^(١٤). وذهب ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) إلى ان (مَلَك) مشتق من (المُلْك) لانه مالِكٌ للأمر التي جعلها الله له ، وعنده ميم (مَلَك) أصلية، واصله (مَلَأَك) على وزن (فَعْل) مثل (شمال) وقد حذفت الهمزة الزائدة في المفرد ، تخفيفاً، وفي الجمع ردت إلى أصلها ، فعلى هذا ١١ يكون وزن (مَلَك) هو (فَعْل) ووزن ملائكة (فاعلة) وفتحت اللام في المفرد ، فرقاً بينه وبين المَلِك البشري فقيل للبشري: (مَلِك) بكسر اللام، وللروحاني (مَلَك) بفتح اللام ^(١٥).

وقال بعضهم ان مَلَك على وزن (فَعْل) من المُلْك وهو القوة ، والميم أصل ، ولا حذف فيه لكنه جمع على (فاعلة) شذوذاً (١). ومما يقال في هذه المذاهب ان الأخذ بالمذهب الرابع الذي يحكم بأصالة الميم وخلو كلمة (مَلَك) من الحذف، يجعلنا أمام أمرين لا يمكن التسليم بهما ، الأول: إخراج الجمع على الشذوذ لأنهم جمعوا ملك (فَعْل) على ملائكة (فاعلة)، وهذا مردود، والثاني: ان اشتقاق (مَلَك) و(ملائكة) من المُلْك مردود لعدم الاتصال بين معنى (ملك وملائكة) من جهة ومعنى المُلْك من جهة ثانية. أما مذهب ابن كيسان فهو بعيد لقلّة (فَعْل) في العربية قياساً ب(مفعّل) وهذا (اشتقاق

بعيد، وفَعَالٌ قليل، لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في شمال(٢) وبذلك يكون مذهب الخليل(١٧٥هـ) وسيبويه(١٨٠هـ) أولى لان الأخذ بمذهب ألكسائي يلزمنا بالنقل والحذف وهذا عمل كثير أما مذهب الخليل وسيبويه فهو سالم من القلب سوى الحذف، وهذا بإجماعهم على ان الهمزة حذفت للتخفيف.

مقتوين :

قال عمرو بن كلثوم:

تَهْدِدُنَا وَتُوَعِدُنَا، رُوَيْدًا! متى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَا^(١٦)

اختلف العلماء في أصل (مقتوين) و(مقتوي) ووزنهما: فقد ذهب الخليل إلى أن (مقتوين) و(مقتوي) (بمنزلة الأشعري والاشعريين)^(١٧)، ومعروف أن علامة الجمع قد تدل على النسب فهي وياء النسب متعاقبتان^(١٨)، يقولون: أعجمي وأعجمين وأشعريّ و اشعريين بمعنى واحد وقد نسب الى (مقتى) وهو مصدر قَتَوَ بمعنى الخدمة على وزن (مَفْعَل) . وقد صحح أبو علي(٣٧٧هـ) هذا الرأي ودلّل على ذلك بتصحيح الواو وهي لام الكلمة (مقتى) وان ذلك مما صح كما صح عور واجتور^(١٩). وهذا يعني ان الياء والنون في (مقتوين) علامة الجمع تفيد النسب، وقد صحت الواو هنا للدلالة على كونهما للنسب لا للجمع. وللإسم المقصور إذا نسب إليه وكانت ألفه رابعة فصاعدا وجهان : الأول: أن تحذف ألفه مع زيادة ياء النسب المشددة كما في (مَلْهَى)، يقال: (مَلْهَى) فإذا جمع المنسوب قيل (مَلْهَيَّونَ) ، والآخر : ان تقلب ألفه واوا مع زيادة ياء النسب كقولهم: (مَلْهَوِيّ) في النسبة الى (ملهى) فإذا جمع المنسوب قيل: (مَلْهَوِيّون). وعلى هذا فقياس (مَقْتَوِين) أمران :الأول: (مَقْتَوِين) أصله بحذف لام الكلمة ، لانها رابعة في الاسم المقصور ، وهذا ما ذكره ابو علي ، ف(مَقْتَوِين) عنده شاذ عن الباب ، حذفت ياء النسب منه ، لأن علامة الجمع تدل عليه وصحت الواو للدلالة على معنى النسب^(٢٠) ، والآخر :

(مَقْتَوِيُونَ) بقلب ألف (مقتى) واواً، كملهى و ملهويين مع زيادة ياء النسب المشددة وجمعه بالواو والنون في حالتي النصب والجر^(٢١).

وقد ذهب سيبويه إلى انه يجوز ان تكون (مَقْتَوُونَ) جاءوا بها على الاصل، كما قالوا (مَقَاتَوْه) والقياس (مَقَاتِيَّة) الواردة في كلام العرب بإعلال الواو، لأنها واقعة بين تاء تأنيث وكسر، او بين متحركين، الأول منهما مكسور، فصحت في جمع السلامة كما صحت في جمع التكسير^(٢٢).

وذهب الفراء (٢٠٧هـ) إلى أن (مَقْتَوِينَ) منسوب إلى (مَقْتَى) وهو (مَفْعَل) من (الْقَتْو) اصلها (مَقْتَوِيِينَ) خفف الشاعر ياء النسب بحذفها ضرورة، بدليل أنهم قالوا للواحد: رجل مَقْتَوِيٍّ فرجعوا إلى التشديد، وفي هذه دلالة على ان الشاعر اضطر، وقد وجد التخفيف في الكلام كثيراً مثل (نِيَّةٌ وَطِيَّةٌ) أشباه ذلك^(٢٣).

وقريب من ذلك قول ابن كيسان فهو يرى ان الاصل في مقتوين: مَقْتَوِيٍّ، منسوب إلى (مقتى)، فحذفت ياء النسب، وبقيت الواو على هيأتها، فقالوا في الرفع: مَقْتَوُونَ، وفي النصب: مَقْتَوِينَ، ولحق الواو ضمة في الرفع، وكسرة في النصب والجر^(٢٤).

وذهب أبو زيد (٢١٥هـ) إلى أن (مَقْتَوِينَا) في بيت ألتغلي مضموم الميم ومفتوح الواو، وأنها اسم مفعول من (اَقْتَوَى) على وزن (اَفْتَعَلَ)، فهو (مُقْتَعَلٌ)، وهو مشتق من (القُوَّة)، ف(مَقْتَوِينَ) بمنزلة (مُصْطَفِينَ)، لان (اَقْتَوَى) اَفْتَعَلَ مثل (اصْطَفَى) ولا يجوز كسر الواو، لأنها بمعنى اشترتنا أمك، وإذا كسرت الواو جعلوا فاعلين للشراء وليس المعنى كذلك، لان ألتغلي لا يريد أن يقول متى اشترينا نحن أمك، لان هذا مدح للمخاطب. وكأنه قال أنا لا نصلح ان نشترى أمك وهي حرة جلييلة، فقول أبي زيد (اقتوتنا) تصريح بأنهم وقع عليهم الشراء من أمه ف(مَقْتَوِينَا)، على وزن (مُقْتَعِينَا) لان لام الفعل قد سقط وهو الألف المنقلبة عن الواو في (مقتى)، وقد رجح الجرجاني (٤٧١هـ) رأي أبي زيد (٢١٥هـ)^(٢٥).

أما أحمد بن يحيى ثعلب (فانه يرى أن(مَقْتَى) تعني الذي تزوج امرأة أبيه ،وذلك ممقوت على الحقيقة فهو من (المقت)^(٢٦)، وعلى هذا فالألّف فيه تكون للإلحاق بجعفر كألف (أرطى) الميم فيه أصل والياء والنون في(مَقْتَوِين) في تقدير ياء النسب ،أما الواو فيها فمنقلب عن حرف زائد كما في (أرطويّ و حُبْلويّ) والمقت فيه إذلال وتحقير ، وهما من صفات العبد والخادم ،فكما ان العبد يفيد التذليل في كل تصرفاته كطريق معبّد وغير ذلك ، كذلك المَقْت وما يشق منها تحمل على معنى الإذلال والتحقير^(٢٧).

ويرى الإمام ابن فلاح اليميني (ت ٦٨٠) أن(مَقْتَوِين) اسم فاعل من(القَنُو) وهو الخدمة وهو شاذ قياسه (مُقْتَوِين) بضم الميم ،لأنه من(اَقْتَوَى يَقْتَوِي) واسم الفاعل (مُقْتَوِي) ، ووزن(اَقْتَوَى)افعلّ أصله (اَقْتَوَوْ) وهو لازم لا متعد،فلا يبنى منه اسم مفعول ، وليس هو (اَفْتَعَلَ) من قَوِي^(٢٨).

ويبدو أن رأي الخليل هو الأولى في القبول والأقرب إلى الاطمئنان لان(مقتوين)عنده جمع مذكر سالم مفردها(مقتويّ)مثل(اشعريّ و اشعريين) وقد حذفت ياء النسب من (مقتوين) كما حذفت من (اشعريين) وقد صحت الواو ولم يصبها الإعلال أو الحذف لأنها صحت في جمع التكسير(مقاتوة) ولإرادة النسب في الكلمة بعد حذف ياء النسب منها.

لأننا إذا حذفنا الواو من (مَقْتَوِين) لأجل الإعلال لا يمكن معرفة بنية الكلمة الأصلية في قولنا (مَقْتَيّن) ولا يمكن أن نعرف المحذوف اهو الواو أم غيرها؟ فوجود الواو ينبئ عن بناء الكلمة ومعرفة صيغتها وبنيتها الأصلية.

وزن (تَخَذَ):

اختلف اللغويون في تاء الفعل (تَخَذَ)فقال سيبويه :ان الفعل استخذ ،أصله اتَّخَذَ على وزن (افتعل) وأبدل من التاء الأولى سينا^(٢٩)،وقال الاخفش(٢١٥ هـ):التاء الأولى في الفعل (اتَّخَذَ)بدل من الواو،لان الاصل (اوتخذ)،وهذه الواو بدل من

الهمزة في الاصل^(٣٠)، وقال ابن كيسان: التاء الأولى في (اتَّخَذَ) هي بدل من ياء، والأصل (ايتَّخَذَ)، وهذه الياء هي بدل من الهمزة^(٣١)، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى ان الفعل على وزن (أَفْتَعَلَ)، وانه من الأخذ^(٣٢)، فتأثر الجوهري بهذا المذهب قائلاً: (والاِتِّخَاذُ اِفْتَعَالٌ أيضاً من الأخذ إلا أنه ادغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء أصلية فبنوا منه فَعِلَ يَفْعِلُ قالوا: تَخِذْ يَتَخَذُ)^(٣٣).

وإذا كان الزجاج قد ذهب إلى ان الهمزة في (أَخَذَ) قلبت تاء؛ لان الفعل قد بني على أَفْتَعَلَ، فقد ذهب الجوهري (حوالي ٤٠٠ هـ) إلى ابعده من ذلك، اذ جعل التاء في (تَخِذْ) مما وقع العرب فيه من الوهم اذ بنوا من (أَفْتَعَلَ) فعلا مبدل الفاء على الرغم من زوال سبب الإبدال.

وقد أنكر أبو علي ان تكون التاء في (تَخِذْ) مبدلة عن الهمزة وهي عنده أصل لا بدل، فقال: (ومن زعم أنّ تَخِذْتَ أصله من أخذت لم يكن هذا القول بمستقيم ولا قريب منه ولو قلب ذلك عليه لم يجد فصلاً . إلا ترى ان الهمزة لم تبدل من الياء ولا التاء أبدلت منها، فان قلت: لم لا يكون اتَّخَذْتَ أَفْتَعَلْتَ من أخذت كأن الهمزة لما أبدلت منها التاء لالتقائها بها مع همزة الوصل أدغمت في التاء الزائدة كما أبدلوا في قولهم: أتسروا الجزور وإنما هو اليسر، فالقول: ان ما ذكرته من الإبدال لا يجوز في قياس قول أصحابنا)^(٣٤).

ومن خلال عرضنا لهذه الآراء نرى ان مذهب ابي علي الفارسي هو الأولى، لأن (اتَّخَذَ) على وزن (افْتَعَلَ)، و(تَخِذْ) على وزن (فَعِلَ) والتاء فيه أصل، وليس مبدلة من شيء، وسئل ابو العلاء المعري (٤٤٩ هـ) عن الفعل (تَخِذْ) في قوله تعالى (لَتَخِذْتِ عَلَيْهِ أَجْرًا)^(٣٥)، فقال: هي لغة فصيحة، يقال: اتَّخَذَ اتَّخَاذًا، وَتَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا بمعنى واحد^(٣٦)، فأهل الحجاز يقولون: تَخِذْ، ووَخِذْ، وتميم يقولون: اتَّخَذَ^(٣٧)، ولذا فلا مجال لمن يقول ان التاء في (تَخِذْ) مبدلة من الياء او الواو.

جمع (افعل فعلاء) و(فعلان فعلى) جمعاً سالماً للمذكر

إذا جمعت الصفة جمعا سالما للمذكر فلا بد ان تتوافر فيها الشروط الآتية:
ان تكون صفة لمذكر عاقل مثل (مُذْنِبٌ، ومُجِدٌّ)، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب (افعل فعلاء) ولا من باب (فعلان فعلى) ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال في جمع مذنب : مذنبون فخرج بقولنا: صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث، فلا يقال في حائض : حائضون، وخرج بقولنا : خالية من تاء التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو: علامة فلا يقال فيه : علامون، وخرج بقولنا: ليست من باب (أفعل فعلاء) ما كان كذلك نحو احمر فان مؤنثه حمراء، فلا يقال فيه أحمرون ، وكذلك ما كان من باب (فعلان فعلى) نحو (سكران وسكرى) فلا يقال : سكرانون، وكذلك إذا استوى فيه المؤنث والمذكر نحو صبور، فلا يقال : صبورون، وهذا مذهب البصريين^(٣٨) ، وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى جواز جمع ما كان على (أفعل فعلاء) جمعا سالما للمذكر نحو: أحمرون وأسودون ، مستدلين بقول الشاعر:

فما وجدت نساء بني نزارٍ حلائل أسودين وأحمرينا^(٣٩)

كما أجاز الكوفيون وابن كيسان جمع ما كان على (فعلان) مؤنثه (فعلى) بالواو والنون نحو: سكران وسكرانون ، وعطشان وعطشانون^(٤٠) ، وهذا لا يجوز عند البصريين، ويعدون ما ورد منه شاذاً^(٤١)، أو ضرورة ، قال سيبويه: (ولا يجمع بالواو والنون فعلان كما لا يجمع أفعل وذلك لان مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء ، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو : فعُول ، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون، فكذلك أمر فعلان فعلى ، وأفعل و فعلاء، إلا أن يضطر شاعر)^(٤١) .

ورأي البصريين في هذه المسألة أولى بالقبول، لأنهم منعوا جمع ما كان صفة على وزن (أفعل فعلاء) أو (فعلان فعلى) جمعاً سالماً للمذكر، فلم يُجيزوا القول: أحمرون ، وسكرانون في (احمر، وسكران) لان هذه الألفاظ ليست أعلاماً لأشخاص

تدل على المذكر، ولا يمكن عده بأي حال من الأحوال في ما يجمع جمعاً سالماً للمذكر.

جمع (طلحة) وما أشبهه جمعاً سالماً للمذكر

ذهب البصريون إلى أن الاسم المختوم بتاء التانيث الموضوع للمذكر إذا كان على وزن "فَعْلَة" جمع بالألف والتاء مع تحريك وسطه للتفريق بين ما جمع وهو على وزن (فَعْلَة) من الصفات، نحو عبلة وعبلات، وما جمع عليها وهو من الأسماء فيقال في طلحة: طَلَّحات، ولا يجوز جمعه جمعاً سالماً للمذكر، واستدلوا على ذلك بأنه لم يسمع من العرب جمعه بالواو والنون، ولو ذلك كان جائزاً، لسمع ولو على الشذوذ والندرة، يزداد على ذلك انه ورد جمعه بالألف والتاء^(٤٢).

كقول الشاعر:

نصرَ الله أعظماً دفنوها بسجستانَ طلحة الطَّلَّحاتِ^(٤٣)

إما الكوفيون فقد أجازوا جمعه بالواو والنون، فيقال: - طلحون، محتجين بأنه لفظ به علامة تانيث سمي به مذكر عاقل، فجمع بالواو والنون، كالذي آخره ألف التانيث نحو موسى وعيسى، لأنك تقول في جمعه: موسون وعيسون، والعبرة في هذا الباب بالمعنى^(٤٤).

وتابع ابنُ كيسان الكوفيين في هذا الأمر وزاد على قولهم هذا: إن كلمة (طَلَّحة) إذا جُمعت بالواو والنون فتحت عينُها، فيقال: طَلَّحون حملاً على الفتح في (طَلَّحات) كما فتحت الراء في "ارِضُون" حملاً على فتحها في (ارِضات)، وتسقط التاء من (طلحون) فلا تجمع مع الواو والنون، وهذا يضعف ما ذهب إليه البصريون^(٤٥).

ونقول: ان ما رآه الكوفيون ليس بعيداً كما زعم البصريون، اذ وردت ألفاظ جُمعت بالواو والنون، وقبلها البصريون نحو: سنون في جمع سنة، وعضون في جمع عضة، وعزون في جمع عزة، وعدُّوها ملحقة بجمع المذكر السالم، والملحق

بالاصل لابد ان يكون فيه شيء من الاصل، فاذا كانت هذه الالفاظ ملحقة بالجمع المذكر، واخذت حكمه، وهي جموع لمفردات ختمت بتاء التأنيث أيضاً، فلماذا لم يقبل البصريون كلمة (طلحون) وهي علم مذكر، و الأولى ان تُجمع جمعه؟.

الم تكن الأولى بالجمع المذكر مما ذكرنا من الالفاظ؟ . يعضد ذلك ان علامة التأنيث التي هي التاء تسقط عند الجمع فلا يبقى للتأنيث اثر لفظي ولا معنوي، وهذا يضعف حجة البصريين التي مفادها ان العبرة في هذا الباب باللفظ، ويقصدون التاء الموجودة في نهاية الكلمة. فاذا سقطت التاء في الجمع، (طَلْحُون) فما حجتهم في ذلك ؟ الم يرد في القرآن قوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين)^(٤٦)، فجمعت عضة المختومة بتاء التأنيث بالواو والنون او الياء والنون.

تصغير (ما أفعله، وأفعل به):

أفعل التعجب هو اسم عند الكوفيين ، فتصغيره قياس نحو : ما أُحْيَلِي ، وما أُجْمِلُ ، أما البصريون فعندهم (افعل التعجب) فعل، و على الرغم من فعليته أجازوا تصغيره ، فقالوا: ما أُمْلِحُه وما أُحْيِسُه ، قال سيبويه: (وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبه من قولك ما افعله)^(٤٧) ، وقال ابن السراج (٣١٦هـ): (وقولهم ما أُمْلِحُه ، يعنون به الموصوف بالملاحة ، ولم يحقر من الأفعال شيء من غير هذا الموضع)^(٤٨) ، ومما جرأهم على تصغيره تجرده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال ومشابهته لـ(افعل التفضيل من جهة المعنى ، فصار (افعل التعجب) كأنه اسم فيه معنى الصفة مثل : (اسود واحمر) ، والصفة إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون ، لا إلى الموصوف ، فالتصغير في (ما أُحْيِسُه) راجع إلى الحسن .

وأجاز ابن كيسان تصغير صيغة (أفعل به) قياساً على صيغة (ما أفعله)^(٤٩)

فيقال : أُحْيِسُ بزيد ، وأُعِيْظُ بخالد كما يقال : ما أحسن زيداً، وأما أعظم خالداً.

وقد اخطأ بعض المتأخرين لأنهم عدّوا ابن كيسان أول من جعل تصغير (أفعل) قياساً مطرداً، فقال ابن مالك: (وشذ تصغير أفعل، مقصور على السماع، خلافا لابن كيسان)، وليس الأمر كذلك، فلم يكن ابن كيسان أول من جعل تصغيره قياساً مطرداً، وإنما سبقه الأوائل من النحاة إلى القول بذلك، لذا عقب أبو حيان على مقالة ابن مالك قائلاً: (وقول ابن مالك قول من لم يطلع على كلام النحاة في هذه المسألة) (٥٠)

يريد ان القول بالقياس في هذا الباب موجود، وان النحاة أجازوا تصغيره قياساً على (افعل التفضيل)

إما الرأي الجديد الذي يمكن ان ينسب إلى أبي الحسن ابن كيسان وحده، هو أنه أجاز تصغير (أفعل) قياساً على (أفعل)، فأجاز ان يقال: أحيسن بزيد.

وهو قياس بعيد، ذلك ان المقيس عليه هو ((أفعل)) الذي لم يطرد تصغيره إلا لأنه أشبه أفعل التفضيل، هذا عند من قالوا بفعليته وهم البصريون، فأما الكوفيون فقد كانوا يرونه اسماً، ولذلك فهو عندهم لا يحتاج إلى شيء يلحق به، فأما (أفعل) فهي فعل لا يختلفون في ذلك، وهي صيغة مختصة بالفعل لا يشارك فيها الاسم، لذا فليس لها صيغ في الأسماء تلحق بها، وأداؤها معنى التعجب لا يكون مسوغاً لكي تقاس على أفعل، فكان على ابن كيسان ان يعلل بغير ذلك، لان صيغة (أفعل) هي فعل بالاتفاق، ولا توجد لها صيغ في الأسماء يمكن ان تحمل عليها كما حملت صيغة (أفعل) في هذا الباب على صيغة (أفعل) في التفضيل.

الإدغام:

هو ان تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من غير فصل بينهما فيصيرا لشدة اتصالهما كأنهما حرف واحد، اذ يرفع اللسان بهما رفعة واحدة، ويوضع بهما موضعاً واحداً بشرط ان يكونا متجانسين نحو: محمّد، او متقاربين نحو: ادّعى

، والإدغام ضرب من التخفيف^(٥١)، فهو على رأي البصريين على وزن (افتعل افتعالاً) والأصل: ادْتَعَمَ ادْتِعَامًا، ثم قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال في الدال على حد (ادعى ادعاءً)، وعلى رأي الكوفيين على (أفعل أفعالاً) وهو الأكثر استعمالاً. ويكون الإدغام واجباً إذا كان أول الحرفين ساكناً و ثانيهما متحركاً وان لم يكونا في كلمة واحدة نحو: (محمّد، ولم يُبْرِحْ حاتمٌ) او يكونا متحركين في كلمة واحدة نحو: (مدّ وعدّ). ويكون جائزاً إذا كانا متحركين وهما في كلمتين ك(يقولُ لكُ ، والمالُ ليزيدِ). ويكون ممتنعاً إذا كان احد المثليين للإلحاق نحو: (قَرَدَدٌ ومَهْدَدٌ)، او لم يؤمن اللبس مع الإدغام نحو(سُرُرٌ وظلّلُ)، او كان ما قبل الأول منها ساكناً وليس بحرف مد نحو: (اسمٌ مُوسَى) فإن كان مداً جاز الإدغام نحو(قَالَ لَهُ)^(٥٢). وما يهنا في هذا الباب هو إدغام المثليين اللذين على وزن (فعلٌ، وفعلٌ) وخلاف العلماء فيهما ، ورأي صاحبنا في هذا المسألة.

إدغام المثليين في (فعلٌ، وفعلٌ):

إذا كان الاسم ثلاثياً، موازناً للفعل والتقى فيه مثلان ،نحو(فَعَلٌ، وفَعِلٌ، وفَعُلٌ) فأما ما كان على وزن (فَعَلٌ) يفتح الفاء والعين فلا إدغام فيه لخفة البناء نحو (طَلَلٌ، وشَرَرٌ)، وكان حقه الإدغام لموازنته الفعل ، لكنهم تركوا الإدغام فيه، لان دعوى الإدغام هي لمشابهته الفعل الثقيل ،في حين ان الاسم في غاية الخفة لكونه مفتوح الفاء والعين ،ولو ادغم (فَعَلٌ) مع خفته لالتبس ب(فَعُلٌ) ساكن العين فيكثر الالتباس وعدم تمييز صيغة (فعلٌ) ساكن العين من صيغة (فعلٌ)^(٥٣).

أما ما كان على وزني (فعلٌ، وفعلٌ) نحو: كَتَفٌ وعَضُدٌ، فاذا بنينا من الرَدِّ مثلهما قلنا: (رَدٌّ، ورَدٌّ) بالإدغام فيهما لأنهما موافقان لوزن الفعل ،يزاد على ذلك أننا نقول (رجل ضَفٌّ) فهو على وزن (فعلٌ) والدليل على ذلك قولهم الضَّفَف في المصدر ، ونظيره من الصحيح الحَذَرُ، و رَجَلٌ حَذِرٌ، وقد جاء هذا على أصله، كما جاء: (الخونَةُ والحوكَةُ) على أصولهما ،قالوا: قوم ضِفِّفوا الحال ،فجاء هذا شاذاً كما

جاء غيره على الشذوذ. وهذا هو مذهب الجمهور^(٥٤)، وذهب ابن كيسان إلى خلاف ذلك، فانه يرى لا إدغام في هذين المثالين، فيقول: رَدِدْ، ورَدُدْ، بفك الإدغام فيهما، واستدل على ذلك بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الالتباس، فاذا قلت: (رَدُّ) في ما كان على الوزنين (فَعَلْ) و(فَعُلْ) أدى ذلك عدم معرفة احدهما من الآخر، ولا يعرف ذلك من وزن (فَعُلْ) ساكن العين، لأنه لا يعلم في الاصل أهو متحرك العين أم ساكنها؟^(٥٥)

ورد ابن عصفور على ما ذهب إليه ابن كيسان بالقول: (وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه إذا أدى القياس إلى ضرب من الإعلال استعمل، ولم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى، ألا ترى أن العرب قد قالت (مختار) في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يلتفت إلى اللبس، وأيضا فإنه قد قام الدليل على أن (صَبَّأً، وطَبَّأً): فَعِلُّ، في الاصل، وأدغم،)^(٥٦).

ورأينا في هذه المسألة ان ابن كيسان قال بالإدغام في هذين البناءين فراراً من اللبس الذي سيحصل في حال الإدغام، فلو قلنا: رَدُّ بالإدغام في وزني (فَعِلْ، وفَعُلْ) لا نعرف هذا البناء أهو بكسر العين أم بضمها؟ لأنه ليس لدينا دليل نهتدي به إلى الأصل، ثم هو يلتبس من جهة أخرى بوزن (فَعُلْ) ساكن العين نحو: رَدُّ، فيصعب علينا التمييز بين هذه الأبنية، وما ذهب إليه ابن عصفور لا يمكن ان نسلم به، لان العرب خالفوا القياس منعا للبس في مواطن كثيرة، فقالوا: عَوْر ولم يُجروا فيها القياس اذ لم يحصل إعلال في هذا البناء، لان الواو متحركة مفتوح ما قبلها، فحقها ان تقلب ألفاً بحسب ضوابط الإعلال لكنها لم تعل اتقاء للبس بالفعل (عار) وكذلك: حور لم يُعل بقلب واوه ألفاً على وفق القياس خوفاً من اللبس بالفعل (حار)، أما تمثيله بكلمة (مختار) اسماً للفاعل والمفعول فليس دقيقاً، لان معرفة اسم الفاعل وتمييزه من اسم المفعول في هذا الباب تحصل بوساطة السياق، فاذا أردنا

اسم الفاعل فإننا نقول: الشعبُ مختارٌ قائدُهُ، وإذا أردنا اسم المفعول فينبغي ان نقول:
قرأ الشاعرُ القصيدةَ المختارةَ.

المصادر والمراجع:

- ابن كيسان النحوي (حياته، آثاره، آراؤه) د.مجد إبراهيم البناء، ط١، مطبوع ضمن دراسات ونصوص لغوية للمؤلف، المكتبة المكية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦ م
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة - علي مزهر الياسري . بغداد ١٩٧٩ م .
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي " جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر ت ٩١١هـ " دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد الدكن ١٣٥٩هـ.

- اصلاح المنطق : ابن السكيت " ابو يوسف يعقوب بن اسحاق ت ٢٤٤ هـ " تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ط٢، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٦ م.
- الأصول في النحو: ابن السراج " أبو بكر محمد بن السري ت ٣١٦ هـ " تحقيق د. عبد الحسين ألفتلي ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م.
- الأمالي الشجرية : ابن الشجري " ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي ت ٥٤٢ هـ " تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين : الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، العكبري تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الاسلامي ،بيروت، ١٩٨٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك "جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبدالله ت ٦٧٢ هـ " تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٧٦ م.
- التكملة : ابو علي الفارسي " الحسن بن احمد ت ٣٧٧ هـ " ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، طبع بمطابع دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨١ .
- جمهرة اللغة: ابن دريد (٣٢١ هـ) ، دار صادر ، ط٥.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني : الصبان " احمد بن محمد بن علي ت ١٢٠٦ هـ " مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٤٧ م.
- الحجة في علل القراءات السبع ، لابي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تحقيق علي النجدي ناصف وجماعة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥ م.
- الخصائص : ابن جنبي " ابو الفتح عثمان ت ٣٩٢ هـ " تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠ م.
- شرح الشافية : الجاربردي "فخر الدين ابو المكارم احمد بن الحسن بن يوسف ت ٧٤٦ هـ " ، القسم الأول من مجموعة الشافية ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٤ م.
- شرح الشافية: الرضي الاسترابادي " محمد بن الحسن ت ٦٨٦ هـ " تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزراف ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٧٥ م.
- شرح الشافية نقره كار " سيد عبد الله جمال الدين بن محمد الحسيني ت ٧٧٦ هـ " القسم الثاني من مجموعة الشافية، عالم الكتب،بيروت، ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل ابن يعيش " موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣ هـ " عالم الكتب، بيروت.
- طبقات النحاة واللغويين ابن قاضي شهبه " الإمام تقي الدين الاسدي الشافعي ت ٨٥١ هـ " تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٤ م.
- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي " ابو بكر محمد بن الحسن ت ٣٧٩ هـ، تحقيق محمد ابي الفضل إبراهيم ، الخانجي، مصر، ١٩٥٤ م.
- عبث الوليد ، ابو العلاء المعري ، تحقيق نادية علي الدولة ، الشركة المتحدة للتوزيع والنشر ، دمشق، ١٩٧٨ م.
- الفهرست : ابن النديم " ابو الفرج محمد بن يعقوب بن اسحاق ت ٣٨٠ هـ " تحقيق رضا تجدد، طهران، ١٩٧١ م.
- الكتاب : سيبويه " ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ " تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ، بيروت.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق د. خليل بنيران الحسون ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.
- لسان العرب: ابن منظور "ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ" دار صادر ، بيروت ١٩٥٦م.
- مجاز القرآن : ابو عبيدة "معمر بن مثنى ت ٢١٠هـ"- عارضة بأصوله وعلق عليه د.محمد فؤاد سزكين ، ط١، الناشر الخانجي، مصر ، ١٩٥٤-١٩٦٢م.
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٩٩م.
- المدارس النحوية : د.خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،السيوطي، تحقيق محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ، ومحمد ابي الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- مشكل إعراب القرآن القيسي" مكي بن ابي طالب ت٤٣٧هـ"، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٧٥م.
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان ،تحقيق د.محمد إبراهيم البنا ،مطبوع ضمن دراسات ونصوص لغوية للمحقق، ط١ ، المكتبة المكية ،دار ابن حزم ، ٢٠٠٦ م.
- المغني في تصريف الأفعال ، محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢، مطبعة العهد الجديد ، القاهرة، ١٩٥٥م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ، ط٥ ، دار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.
- المنصف" شرح تصريف المازني " ابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٤م.

- (١) ينظر لترجمة ابن كيسان: طبقات النحويين واللغويين ١٥٣، ومعجم الادباء ١٧/١٣٧ والفهرست ٨١ وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠ وأنباه الرواة ٣/٥٩، والمدارس النحوية خديجة الحديثي ٣١١-٣٢٤، وابن كيسان النحوي ١١ - ٤١.
- (٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٥٣.
- (٣) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في اللغة والنحو ٢٠٢.
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٨٤، شرح الأشموني ١/٧١، وحاشية الصبان ١/١٣٣.
- (٥) الكتاب ٣/٣٦٦، وينظر: ارتشاف الضرب ١/٨٤، وشرح الأشموني ١/٧١، وحاشية الصبان ١/١٣٢.
- (٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٨٤، وشرح الأشموني ١/٧٢، وحاشية الصبان ١/١٣٢.
- (٧) ينظر جمهرة اللغة ٢/١٦، والخصائص ٣/٢٠٦.
- (٨) ينظر جمهرة اللغة ٢/١٦، والخصائص ٣/٢٠٦.
- (٩) ينظر: عبث الوليد ٣٠٠.
- (١٠) الممتع/١٢٥.
- (١١) ينظر: عبث الوليد ٣٠٠.
- (١٢) ينظر الكتاب ٤/٣٧٩-٣٨٠.
- (١٣) ينظر مجاز القرآن ١/٣٥، وإصلاح المنطق: ١٥٩، والأصول ٣/٢٩٣، والمنصف ٢/١٠٢-١٠٤، والامالي الشجرية ٢/٢٩٢، وشرح الشافية للجاربردي ٢٠٩.
- (١٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/٣٤٧، واللسان ألك، وشرح الشافية للجاربردي ٢٠٩.
- (١٥) ينظر المشكل ١/٨٦، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٤٧، وشرح الشافية لنقره كار ١٤٥.
- (١٦) ينظر: اللسان (قتا).
- (١٧) الكتاب ٣/٤١٠.
- (١٨) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ١/٢٩٠.
- (١٩) ينظر التكملة ٤٤ (فرهود).
- (٢٠) ينظر: نفسه ٤٤.
- (٢١) ينظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٢٤، والمقتصد في شرح التكملة ورقة ٤٩.
- (٢٢) ينظر: الكتاب ٣/٤١٠، والأصول في النحو ٢/٢٣٤-٢٤٤ والحجة في علل القراءات السبع ١/٢٤٥، وليس في كلام العرب ١٨٦، والمنصف ٢/١٣٣.
- (٢٣) ينظر: شرح المعلمات السبع الطوال الجاهليات ٤٠٣-٤٠٤.
- (٢٤) ينظر: معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان ٦٦-٦٧.
- (٢٥) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٥٠.

- (٢٦) ينظر: المقتصد في شرح التكملة. ٥٠.
- (٢٧) ينظر: المصدر نفسه ٥٠-٥١.
- (٢٨) ينظر: المغني في النحو: ٨٦/٢-٨٧.
- (٢٩) ينظر الكتاب ٤/٨٣.
- (٣٠) ينظر: المشكل ٤٢١.
- (٣١) ينظر: نفسه ٤٢١.
- (٣٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٣٠٠/١.
- (٣٣) لسان العرب (أخذ).
- (٣٤) الحجة في علل القراءات السبع ٥٨/٢-٥٩.
- (٣٥) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٧٣-٥٧٤، وشرح ابن عقيل ١/٦١.
- (٣٦) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٣.
- (٣٧) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٣.
- (٣٨) ينظر الكتاب ٣/٦٤٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٧٣-٥٧٤، وشرح ابن عقيل ١/٦١.
- (٣٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٣٤٣.
- (٤٠) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧٣.
- (٤١) الكتاب ٣/٦٤٥.
- (٤٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٩٤، والمقتضب ٢/١٨٨، والتبيين: ٢٢٠.
- (٤٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ينظر: ديوانه ٢٠.
- (٤٤) ينظر: الإنصاف ١/٤٠، والتبيين: ٢٢١.
- (٤٥) ينظر: الإنصاف ١/٤٠ وأبو علي النحوي صرفياً: ٢٦٩.
- (٤٦) الكتاب ٣/٤٧٨، وشرح الشافية للرضي ١/٢٧٩-٢٨٠.
- (٤٧) الأصول في النحو ٣/٦٢، وشرح الشافية للرضي ١/٢٧٩-٢٨٠.
- (٤٨) الارتشاف ١/٣٥٤.
- (٤٩) التسهيل ١٣١.
- (٥٠) الارتشاف ١/٣٥٤.
- (٥١) ينظر الكتاب ٤/٣٣٥، والمقتضب ١/١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢١، والممتع ٢/٦٣١.
- وشرح الشافية للرضي ٣/٢٣٣.
- (٥٢) ينظر التكملة ٢٧٣-٢٧٥، وشرح المفصل ١٠/١٢١.
- (٥٣) ينظر: الممتع ٢/٦٤٦، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤١.

(٥٤) ينظر: الأصول ٤٠٦/٣، و الممتع ٦٤٦/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٤١/٣، والارتشاف ٣٣٨/١.

(٥٥) ينظر: الممتع ٦٤٦/٢.

(٥٦) الممتع ٦٤٦/٢.